

صوت الامة

مجلة سياسية، فكرية، ثقافية
غير دورية تصدر عن مجموعة من الشباب النابيين

﴿كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف
وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾

الفهرس

كلمة العدد	٢
إنجازات عظيم لبييا!!	٤
أضواء على تطورات قضية فلسطين	١٣
الارهاب سلاح أميركا الاستراتيجي في مواجهة المسلمين	١٥
الجيش الإسلامية تدخل قلب فرنسا	١٧
المرحلة التالية لإعادة صياغة المنطقة	٢٠
جورجيا والإصبع الأمريكي	٢٤
المخطط المالي العالمي للقرن الواحد والعشرين (٣)	٢٨
الخلافه	٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

اشتدت الهجمة على المسلمين بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، فلم تعد سياسة الكفر المتمثل بالدول الغربية وعلى رأسها أميركا تجاه الأمة الإسلامية تقتصر على النواحي السياسية أو الاقتصادية أو حتى الاجتماعية، إذ لم يقتصر الغرب الكافر في عداوته للأمة الإسلامية على إبقاء البلاد الإسلامية مجزأة، مقسمة، بحدود استعمارية أضفت عليها الاحترام والقداسة، وجعلت منها أساسا في التحكم بأبناء الأمة في أي قطر من الأقطار، سواء من حيث الانتقال والسفر، أو من حيث التجارة الداخلية منها والخارجية، أو من حيث الحقوق المكتسبة بفعل حملهم لتابعة قطر منها.

ولم يقتصر الغرب الكافر في عداوته للأمة على تبعية حكام هذه الدول المجزأة للغرب، وفي نيابتهم عنه في حراسة مصالحه، وتنفيذ سياساته، وخوض حروبه بالوكالة، والتكليل بأبناء الأمة ومنعهم من التطلع إلى الحكم بالإسلام، والزج بكل من يبدي استنكارا لسياسات أولئك الحكام أو كفاحا سياسيا لجرائمهم السياسية بحق الأمة ومقدراتها في غياهب السجون، وفي أقبية المخبرات تعذيبا، وتكديلا، وإعداما.

ولم يقتصر الغرب الكافر في عداوته للأمة الإسلامية على إفقارها ونهب ثرواتها، وإلجائها إلى القروض الأجنبية، ثم فرض برامج التصحيح الاقتصادي على الدول القائمة في بلاد المسلمين بهدف إبقائها تحت رحمة المؤسسات الاقتصادية الدولية. ومهما بذلت هذه الدول من جهود في الالتزام بتوصيات وتوجيهات هذه المؤسسات، فإنها لن تقضي على الفقر المستشري في دولها، كما أنها من البديهي لن تحقق أية تنمية مستدامة تدعي تلك المؤسسات أنها تسعى لتحقيقها فيما تسميه بدول العالم النامي. بل سيظل الناس في هذه الدول يدفعون من قوت عيالهم، وعلى حساب تعليم أبنائهم ضرائب تعاضم باستمرار، في الوقت الذي يذهب جل — إن لم يكن كل — ما ينتجه أهل أي قطر من هذه الأقطار الموجودة في العالم الإسلامي لتسديد وخدمة ديونها الخارجية. وبالتالي تبقى هذه الدول فريسة سهلة للدول الغربية الطامعة في بلاد المسلمين تتحكم بمصيرها، وسياساتها، وتجعلها تدور في دائرة التبعية السياسية والاقتصادية للغرب، بحيث تظل دولا فقيرة متخلفة، غاية أبنائها الحصول على الكفاف وما يبيهم على قيد الحياة.

كما لم يقتصر الغرب الكافر في عداوته للأمة الإسلامية على إرساء أعراف وترسيخ مفاهيم تدعو المسلمين إلى التحلل والسفور، وتدعو بنات المسلمين إلى العهر والفجور، إذ يرى الغرب الكافر أن

إفساد الأمة الإسلامية وتضييع شبابها، وإشغالهم بالغرائز والشهوات والركض وراء المتع، لا يكون إذا لم يفسد المرأة، ولم ينزع عنها حجابها، ويفتك بحياتها، وتخرج إلى الحياة العامة سافرة مائلة متمائلة، ليس لها دور سوى إثارة غرائز الشباب وإفساد شخصياتهم، وحتى يحقق الغرب الكافر أهدافه هذه، استخدم عدة وسائل لذلك، وعلى رأس تلك الوسائل: الإعلام الذي تقوده الحكومات في بلاد المسلمين وما تشيعه من أعراف وما تبثه من مفاهيم، وما تسقطه من أنماط سلوكية لتحقيق إفساد المرأة، كما عمد عن طريق الحكام العملاء إلى سن القوانين والتشريعات التي تشيع الفاحشة بين المؤمنين، فتبيح السفور والفجور بينهم، ولم يكتف الغرب الكافر وعملاؤه من حكام البلاد الإسلامية بذلك، بل تدخلوا حتى في الأسرة لتفكيكها، أو تحديدها، ثم انتقلوا لعلاقة الزوج بالزوجة، وعلاقة الأب بالابن أو البنت.. الخ. حتى وصلوا إلى إلغاء كل القيود التي تحد من انتشار الفاحشة والزنا بين أبناء وبنات المسلمين، حيث كثرت بين المسلمين المنظمات والاتحادات النسوية التي تدعو إلى "تحرير المرأة" أي تخريبها وإفسادها.

نعم.. لم يقتصر الغرب الكافر في عداوته للأمة الإسلامية على ذلك كله، رغم عظيم خطره، ورغم النتائج الفظيعة التي أوجدوها، سواء من حيث ما يزرع تحته المسلمون من انحطاط وتخلف، وما تعانيه بلادهم من فقر وتأخر تقني رغم ما فيها من ثروات عظيمة أو ما وصل إليه حال المرأة في بلادنا، وما أحدثته أساليب الغرب الكافر وعملائه من أثر فظيع على العلاقات الاجتماعية بين الناس، نعم لم يقتصر الغرب الكافر على ذلك، بل إنه يشن على المسلمين هذه الأيام كل أنواع الحروب دموية وغير دموية وبدون هوادة ليمارس إذلالا ما بعده إذلال، وهجوما لا مثيل له، على الإسلام، بوصفه ديناً منه الدولة، إذ لم يبق الغرب الكافر في حربه هذه على الأمة الإسلامية حرمة لشيء، من دماء أو أعراض أو مقدسات، فقد نال منها جميعها، بل وأمعن في سفكها وفضحها وتدنيسها.

والمجازر التي ارتكبتها الغرب بحق المسلمين سواء أيام استعمارهم العسكري المباشر لبلادهم، أو حتى ما تلا ذلك من حروب ومجازر كان وقودها المسلمين، سواء في إندونيسيا أو كشمير أو الشيشان أو السودان أو أريتيريا أو البوسنة والهرسك وكوسوفا أو في فلسطين والعراق، إنما تعبر عن مدى الحقد الدفين الذي يحمله الغرب الكافر على الأمة الإسلامية، وما يمارسونه حالياً من حروب دموية وهجمات فكرية لمحو إسلام الأمة، إنما ينبئ كل ذلك عن الحالة التي أصبح فيها الإسلام يقض مضاجع الغرب، وما يحدث في العالم الإسلامي من أحداث تموج فيها الأمة متشوقة للإسلام، ولحكم دولة الإسلام، ولليوم الذي يقف فيه المسلمون يتأهبون في ساحات الوغى يحملون الإسلام إلى العالم الذي شقي بحكامه وأنظمتهم وقوانينهم، بعد أن يتخلصوا من أذئاب الغرب في بلادنا الذين ملأوا الآفاق كفرا وخسة ونذالة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



إنجازات عظيم ليبيا!!

بالأمس أعلنت الحكومة الليبية عن تخليها عن أسلحة الدمار الشامل وفتح ليبيا أمام فرق التفتيش، وقبل ذلك أعلنت ليبيا عن قبولها بتعويض مليون دولار عن كل راكب من ركاب طائرة اليوتا الفرنسية، وقبل ذلك بأسابيع كانت قد أعلنت عن موافقتها على دفع تعويضات ضخمة عن ركاب طائرة البان أم الأميركية، قاربت الثلاثة مليارات دولار، مع ما رافق كل تلك التنازلات من اعتراف ضمني بالمسؤولية عن تلك الأعمال بعد كل تلك الانتفاخات والجمععات التي كانت عاقبتها الكلفة المادية الباهظة من أموال المسلمين والكلفة المعنوية في الإرضاخ والصغار والاستسلام وخدمة مخططات الكفار على يدي وغد يتحدث باسم المسلمين في ليبيا، ويتصرف بمقدراتها، بل ويهيب صبيه للتحديث باسمهم إمعانا في الاستخفاف والامتهان، فما هي قضية لوكربي؟ وكيف اتهمت بها ليبيا؟ ولماذا تم تقبل تلك الاتهامات؟ ثم ما هو واقع ما جرى مؤخرا من فتح ليبيا أمام فرق التفتيش؟

أولا: قضية طائرة لوكربي

لقد برزت عدة تحليلات حاولت تفسير وفهم من كان يقف وراء تفجير طائرة "بان أم" (Pan Am) في ٢١/ كانون ثاني - ديسمبر/ ١٩٨٨م فوق مدينة لوكربي الاسكتلندية، إلا أن الراجح أن أميركا (وربما بمساعدة الموساد الإسرائيلي) هي التي قامت بعملية التفجير، وذلك حتى تتخلص من فريقين كانا تابعين لوكالة المخابرات الأميركية نفسها، حيث كان مسؤولا هذين الفريقين على أبواب الكشف عن فضيحة جديدة كانت ستهدد إدارة الرئيس ريغان بعد فضيحة أولوفير نورث - إيران، أما هذه الفضيحة الجديدة فكانت تتعلق بشبكة تضم مجموعة عناصر من المخابرات الأميركية والإسرائيلية وعناصر يتسبون لحزب الله وآخرين مرتبطين بالنظام السوري، تقوم بعمليات إنتاج المخدرات في سهل البقاع اللبناني وتهريبها إلى داخل الولايات

المتحدة الأميركية، أما لماذا انتهى الأمر إلى توجيه التهمة لليبيا؟، فذلك ما سنبينه لاحقاً. إن أميركا كان لديها معلومات بخصوص تفجير طائرة "البان أم" قبل ١٦ يوم. ففي ٦ كانون ثاني/ ديسمبر ١٩٨٨م تلقت السفارة الأميركية في هلسنكي "فنلندا" تحذيراً "غير معلوم المصدر" بأن هجوماً سيقع على رحلة "البان أم" المنطلقة من مطار فرانكفورت. وقد تم تعميم هذا التحذير على كل الجهاز الدبلوماسي العامل في أوروبا. كما أنه في ٢ كانون ثاني/ ديسمبر ١٩٨٨م كتبت مصلحة الأمن التابعة لوزارة الخارجية الأميركية رسالة إلى دبلوماسيها في أوروبا جاء فيها: "حسب *** (المصدر تم محوه)، فإن مجموعة فلسطينية ليست تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية تنوي الهجوم في أوروبا. الإطار الزمني هو الحاضر. الأهداف المعينة هي "بان أم إيرلاينز" والقواعد العسكرية الأميركية". وجاء في نفس الرسالة مكتوباً بخط اليد: "ابتعدوا عن مطار فرانكفورت حتى إشعار آخر. مصلحة الطيران الأميركية".

وبناء على هذين التحذيرين ألغى أعضاء الجهاز الدبلوماسي الأميركي العامل في أوروبا حجوزاتهم، رغم أن رحلة "البان أم" تلك التي كانت قبل أربعة أيام من عيد الميلاد هي السفارة الوحيدة التي يتوفر فيها مقاعد انطلاقاً من أوروبا. لقد كان على متن رحلة "البان أم" تلك عضوان بارزان في المخابرات الأميركية مع طاقمهما، هما تشارلز ماكي (Charles Mckee) وهو من وكالة المخابرات العسكرية وماثيو غانون (Mathew Gannon).

بعد حادثة التفجير كلفت خطوط "البان أم" شركة تأمينها "إنتر فور" (Interfor) بالتحقيق في القضية، وفي صيف عام ١٩٨٩م خرجت شركة "إنتر فور" بالتقرير التالي: إن الهجوم على "البان أم" قد تم القيام به من قبل مجموعة من عناصر المخابرات المركزية أرادت التخلص من فريق تشارلز ماكي وماثيو غانون اللذين كشفاً عمليات تهريب المخدرات التي كانت تقوم بها تلك المجموعة "المارقة". فقد كان يتم تهريب المخدرات من لبنان إلى أميركا عن طريق رحلات "البان أم" المنطلقة من مطار فرانكفورت. وقد كان هذا التهريب يتم منذ منتصف الثمانينات بعلم المخابرات المركزية CIA نفسها وإدارة مكافحة المخدرات الأميركية DEA والبوليس السري لألمانيا الغربية BKA. أما سبب صمت هذه الأجهزة عن عمليات التهريب هذه فهو كشف تجار المخدرات المتواجدين في مدينة ديترويت الأميركية خاصة ١، وتوفير الأموال لإطلاق سراح الرهائن الأميركيين المحتجزين في لبنان.

ويضيف التقرير أن الشخص الذي كان يدير عمليات التهريب لصالح الأجهزة الأميركية من خلال فرانكفورت هو منذر الكسار، وهو سوري يعمل في مجال تجارة المخدرات والأسلحة.

والكسار له علاقات وثيقة بالنظام السوري ، فأخته متزوجة من رئيس المخابرات السورية ، أما زوجته فهي من عائلة الأسد . لقد أعان منذر الكسار أوليفر نورث في توفير الأموال لشراء الأسلحة للكونتراس في نيكاراغوا بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ م . وبنى الكسار إمبراطورية مالية في أوروبا من تجارة الأسلحة والمخدرات وغسيل الأموال التي كان يقوم بها بعلم وتعاون المخابرات الأميركية^(٢) .

وبعد أن علم مسؤول المخابرات العسكرية تشارلز ماكي بكل هذه العمليات كتب إلى مقر المخابرات المركزية في أميركا . وحيث أنه لم يتلق جوابا على رسالته قرر العودة هو وفريقه إلى أميركا دون أخذ الإذن بذلك ، وبعدها سيقوم بعرض الأمور على الحكومة الأميركية نفسها . كما قرر ماكي أنه إذا حاولت الحكومة تغطية الأمر فإنه سيقوم بكشف المعلومات كلها على الرأي العام الأميركي^(٣) .

وذكر ديفيد جونسون في كتابه حول لوكربي أن محققي المخابرات الأميركية قد أخذوا حقيبة تشارلز ماكي من بين حطام الطائرة وأعادوها بعد أيام وهي فارغة^(٤) . كما ذكرت محطة PBS في برنامجها Frontline في يناير/ كانون أول ١٩٩٠م أن القنبلة تم وضعها في مطار هيثرو بلندن مكان حقيبة ضابط المخابرات الأميركي ماثيو غانون الذي أخذت حقيسته ، ولم يتم العثور عليها بين الأمتعة فيما بعد الانفجار .

ويشار هنا إلى أن صحيفة يديعوت أحرونوت "الإسرائيلية" (١٩٩٨/٨/٢٥م) قد ذكرت أن تفجير مقهى في برلين في العام ١٩٨٨م وإسقاط طائرة "البان أم" فوق لوكربي من نفس العام هو من فعل المخابرات الأميركية والإسرائيلية ، وهو أيضا ما ذكرته مجلة "المجلة" في عددها بتاريخ ٤/٢٦ إلى ٥/٢/١٩٨٩م .

وعلى أية حال فإنها ليست المرة الأولى التي تقوم فيها أميركا بأعمال من هذا القبيل في سبيل حماية مصالحها أو تنفيذ مخططاتها . ولكن ما يجب التركيز عليه أن أميركا لا تستطع السير في تحقيق وحماية مصالحها بشكل جيد لولا الخدمات التي يقدمها لها عملاؤها في المنطقة العربية والعالم الإسلامي من أمثال العقيد القذافي الذي قبل اتهام تفجير طائرة "البان أم" للتغطية على أعمال أميركا الإرهابية وتنفيذا لمخططاتها الاستراتيجية على مستوى العالم . وهذا ما سنبينه في ما يلي :

لقد ظل الاتهام الأميركي بتفجير الطائرة متجها نحو إيران وسوريا إلى بداية منتصف العام ١٩٩١م ، ثم صرفت أميركا الاتهام عنهما وذلك للأسباب التالية :

١ . تم اتهام إيران على اعتبار أنها قامت بالانتقام من أميركا التي أسقطت طائرة ركاب إيرانية فوق

الخليج بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٨٨م مما أدى إلى مقتل ٢٩٠ راكبا. ثم صرفت أميركا التهمة عن إيران لأن ذلك سيضعف دورها الجديد في الخليج خاصة بعد انتهاء حربها مع العراق (آب/ اغسطس) ١٩٨٨م، كما أن توجيه التهمة لها لا ينسجم مع ما تعده أميركا من مخططات لإحداث تغييرات هيكلية في داخل إيران بعد وفاة الخميني (١/ ٦/ ١٩٨٩م).

٢. أما اتهام أميركا لسوريا والجهة الشعبية — القيادة العامة/ أحمد جبريل المقيم في الأراضي السورية، فإن ذلك من شأنه أن يضعف من موقف سوريا في عملية التفاوض مع إسرائيل خاصة وأن مؤتمر مدريد كان على الأبواب حينذاك.

٣. أن أميركا كانت محتاجة إلى تلميع صورة كل من إيران وسوريا إقليميا ودوليا بسبب الدعم الذي قدمته في حرب الخليج الثانية وبسبب دورهما في إتمام إطلاق سراح الرهائن الأميركيين المحتجزين في لبنان من قبل مجموعات تابعة للنفوذيين السوري والإيراني. لقد جاءت تبرئة سوريا على لسان جورج بوش الأب حين قال: "لقد وقع اتهام السوريين كذبا في هذا الخصوص" (٥). وبعد عشرين يوما فقط من هذا التصريح تم إطلاق سراح كل الرهائن بما فيهم تيري ويت الإنجليزي.

وبعد قرابة ٣ سنوات من تفجير طائرة "البان أم"، وجهت أميركا التهمة رسميا إلى ليبيا بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٩١م. أما لماذا وقع الاختيار على ليبيا فذلك للأسباب التالية:

١. أن هناك ما يبرر توجيه الاتهام إلى ليبيا، لأنه سبق أن تعرضت بنغازي وطرابلس إلى غارة جوية أميركية في عام ١٩٨٦م مما أدى إلى مقتل ٣٧ شخص بمن فيهم ابنة القذافي بالتبني. وهذا ما يسمح ظاهريا للقذافي أن ينتقم من أميركا بتفجير طائرة "البان أم".

٢. أن القضاء الفرنسي وجه إلى النظام الليبي تهمة إسقاط طائرة يوتا (UTA) الفرنسية فوق سماء النيجر بعد تسعة أشهر من حادثة لوكيربي أي بتاريخ ١٩/ ٩/ ١٩٨٩م. والظاهر أن القذافي متورط فعلا في تفجير الطائرة الفرنسية وذلك في إطار معركته (نيابة عن أميركا) مع فرنسا لطردها من النيجر والتشاد خاصة. فقد سبق هذا الحادث محاولة أخرى فشلت واتهمت فيها ليبيا أيضا بمحاولة تفجير طائرة فرنسية في مطار نجامينا بتشاد عام ١٩٨٤م ووقتها سبق للقذافي أن صرح متوجها للفرنسيين قائلا: "هل أنتم مستعدون أن تزجوا بأنفسكم في حرب جزائرية جديدة في التشاد" (٦).

والراجح أن القذافي متآمر مع أميركا في قبوله الاتهام بتفجير طائرة "البان أم" لما يلي:

١. على عكس ما يروج له المسؤولون الأميركيون ووسائل الإعلام، فإن قرارات الأمم المتحدة (القرار

رقم ٧٣١ بتاريخ ١/٢١/١٩٩٢ والقرار رقم ٧٤٨ بتاريخ ٣١/٣/١٩٩٢) لا تطالب بأن تسلّم ليبيا مواطنين تابعين لها إلى أميركا أو إلى اسكتلندا، فهذه القرارات الدولية تفرض على ليبيا عقوبات من مثل حظر السفر الجوي وتصدير الأسلحة وقطع الغيار والتجهيزات العسكرية وشبه العسكرية وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وتقييد حركة الدبلوماسيين في الدول الأخرى. ورغم ذلك فإن القذافي عميل أميركا قبل مسألة تسليم الليبيين إلى قضاة اسكتلنديين لمحاكمتهم وفق القانون الاسكتلندي على أرض هولندية (مخيم زايست). ولذلك فإن تسليم الليبيين لم يكن وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بل وفق ما تم بين أميركا والقذافي.

٢. استنادا إلى القواعد الجنائية في تسليم المجرمين بين الدول فإن ليبيا لها الحق بأن لا تسلّم رعاياها إلى دولة أو دول أخرى ارتكبوا جرائم ضدها. فالأصل القانوني بالنسبة لهذه القواعد يفيد أنه: لا يجوز للدولة أن تسلّم رعاياها لغرض محاكمتهم في دولة قاضتهم وتطالب بهم بموجب أو وفقا لقوانينها إلا إذا توفر شرطان أساسيان هما: أولا. أن تكون هناك اتفاقية قضائية بين الدولتين الطالبة للتسليم والمطلوب منها التسليم، وهذا الشرط لا ينطبق على حادثة لوكيربي، لعدم وجود مثل هذه الاتفاقية بين ليبيا وكل من بريطانيا وأميركا. والشرط الثاني أن يكون هناك نص أو تشريع في القانون الليبي يتضمن إقرار وموافقة الحكومة الليبية على تسليم رعاياها إذا طلبت دولة أو دول منها ذلك لغرض محاكمتهم، ومثل هذا النص التشريعي غير موجود في القانون الليبي. كما أن اتفاقية مونتريال للطيران لعام ١٩٧١ والخاصة بجرائم الطيران تنص على: قيام الدولة المعنية بمحاكمة رعاياها وجهت إليهم تهم من أطراف غيرها^(٧). وهكذا فإن القذافي سلم الليبيين امتثالا لأميركا وليس وفق القانون الليبي أو وفق معاهدات المطلوبين بين الدول.

أما ما هي أهداف أميركا من توجيه الاتهام إلى ليبيا وقبول القذافي هذا الاتهام خدمة لأميركا، فهي ما يلي:

١. التغطية على دور المخابرات الأميركية في تفجير الطائرة للتخلص من فضيحة كان سيعلمها فريقان تابعان لها، الأمر الذي كان سيؤدي حينذاك إلى هز إدارة ريغان أمام الرأي العام الأمريكي والدولي. وهذه الإدارة التي ما زالت تعاني وقتها من فضيحة صفقة الأسلحة التي حصلت عليها إيران من إسرائيل لدعم الكونتراس في نيكاراغوا ضد السندنيين.

٢. تلميع صورة القذافي بحيث يظهر المعادي للمخططات الأميركية مما سيجعله قبلة السياسيين

المعارضين لأميركا في المنطقة العربية والعالم الإسلامي . فقد جاء اتهام ليبيا بعد شهر واحد من انطلاق " قطار السلام " في مدريد بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٠ م ، أي بمجرد انتهاء حرب الخليج الثانية ، وهذا الأمر فيه لفت لأنظار المسلمين عن مشروع الخيانة الذي اجتمع عليه حكام العرب حينذاك في مدريد .

٣ . إن قضية لوكيربي وما نتج عنها من قرارات دولية خاصة منها حظر السفر الجوي من وإلى ليبيا ، ثم التزام الدول العربية بقرار الحظر قد أعطى الذريعة والمبررات في نظر الرأي العام العربي لتوجه القذافي نحو إفريقيا . والدول الإفريقية هي التي تحدث الحظر الجوي ، وبادرت بالسفر جوا في وفود رئاسية وعادية إلى مطارات ليبيا ، مما أكسب القذافي مصداقية في توجهه نحو الأفارقة بدل العرب الذين خذلوه ، كما يقول هو نفسه دائما . والواقع أن توجه القذافي نحو القارة السمراء هو لكنس الوجود الأوروبي منها خاصة الوجود الفرنسي وتركيز الاستعمار الأمريكي محله تحت شعارات " أمن إفريقيا بيدها " و " إفريقيا للإفريقيين " .

٤ . ضرب الشركات الأوروبية التي تستثمر أو تفكر بالاستثمار في ليبيا حتى يكون مجال الاستثمار خاصة في قطاع النفط حكرا على الشركات الأميركية المتواجدة أصلا في ليبيا والتي يزداد نشاطها يوما بعد يوم . وهذا ما اشتكى منه الرئيس الفرنسي جاك شيراك لبيبل كلينتون في قمة الدول الصناعية السبع سنة ١٩٩٦ م .

٥ . إيجاد عرف عام دولي لمسألة تسليم وتبادل المتورطين فيما بات يعرف بقضايا " الإرهاب الدولي " أو " التعدي على حقوق الإنسان " . وهذا طبعاً زيادة على ما يعرف بـ " الجرائم ضد الإنسانية " ، و " جرائم القتل الجماعي " . إن قضية لوكيربي وقضية أسامة بن لادن وتفجير الخبر في السعودية وما شابهها من قضايا تدخل تحت مسمى " الإرهاب الدولي " هي جزء من تطبيقات العولمة التي لا تنحصر في الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية ، بل صار هناك حديث عن العولمة القضائية والعدلية . وهذا النوع من العولمة قد يمكن أميركا من أن تحول مكتب التحقيقات الفدرالي من مكتب ينحصر عمله فقط في داخل الولايات المتحدة إلى مكتب تحقيقات يعمل في العالم كله ، دون الاعتراض بأنه يتجاوز حدود صلاحياته أو سيادة الدول .

ثانياً: أسلحة الدمار الشامل

أعلنت كل من ليبيا والولايات المتحدة وبريطانيا في ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٣ م وبشكل متزامن ومفاجئ ، موافقة ليبيا على التخلي عن قدراتها وأسلحتها غير التقليدية ، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية

بشأن الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والحد من مدى صواريخها، وكانت واشنطن قد أشادت بهذه الخطوة، واعتبرتها لندن إيذاناً بعودة ليبيا إلى "المجتمع الدولي"، في حين وصفها القذافي بأنها خطوة "حكيمه".

وحتى يبرر القذافي خيائته هذه فقد صرح "أن ما تعرفه الولايات المتحدة عن برنامج الأسلحة الليبي أدى إلى تعهد طرابلس بالتخلي عن أسلحتها غير التقليدية" وحسبما قال مسؤولون كبار في المخابرات المركزية الأميركية والمخابرات البريطانية الذين قاموا بزيارات سرية واجتماعات مع القذافي في تشرين الأول وكانون الأول وشاهدوا فيها أجزاء من البرامج الكيميائية والنووية والصاروخية لليبيا. فقد ذكروا أنه تم تيسير اطلاعهم بصورة كبيرة على البرامج بمساعدة وتشجيع من القذافي الذي اجتمع بهم شخصياً، وأنه "لم تكن الأمور المنفردة التي اطلعنا عليها هي التي فاجأتنا. ما كان مدهشاً للغاية هو مدى تسهيل السماح لنا بالاطلاع على هذه المواد خلال زيارتنا".

وجاء الإعلان الليبي عن فتح المنشآت الليبية للتفتيش بعد مضي أكثر من ثمانية شهور على احتلال أميركا للعراق، وبعد أقل من أسبوع من إعلان القبض على الرئيس العراقي صدام حسين، وبعد أقل من أسبوع من إعلان إيران عن موافقتها غير المشروطة على البروتوكول الإضافي المتعلق بالتفتيش المفاجئ على المنشآت النووية الإيرانية. ولم يقف القذافي عند هذا الحد وإنما قام ببحث سوريا وإيران على التخلي عن أسلحتها غير التقليدية. ولم تمر أكثر من أربع وعشرين ساعة على حث القذافي لسوريا وإيران حتى تنادى الرئيسان السوري والمصري اللذان يجيدان التمثيل لعقد لقاء قمة يوم الأربعاء ٢٤/١٢ في مدينة شرم الشيخ، حيث وجهها الدعوة "لإسرائيل" للخضوع للاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، مقدمين خدمة جديدة للسياسة الأميركية في توجيه الضغوطات على "إسرائيل" بغية حث "اليمن الإسرائيلي" للسير فيما يسمى بـ "عملية السلام"، ولا يستبعد أن يكونا قد بحثا الناحية الإجرائية في كيفية إعلان سوريا التخلي عن أسلحة الدمار الشامل.

ودعوة القذافي هذه لسورية وإيران جاءت بعد تصريح بوش أن "القادة الذين يتخلون عن أسلحة الدمار الشامل سيجدون أمامهم طريقاً لعلاقات أفضل مع الولايات المتحدة والأمم الحرة الأخرى". ورغم تبرير القذافي خيائته بأن الولايات المتحدة تعرف عن برنامج الأسلحة الليبي، إلا أن ضباط الاستخبارات الأميركية قالوا: إن "الليبيين كانوا متقدمين بشكل كبير في برنامج تخصيب اليورانيوم أكثر مما تم الكشف عنه علناً من قبل".

ومع أننا ندرك أن ما كشف لا يعدو كونه معلومات مضخمة إعلامياً على غرار المعلومات التي

كشفتها كولن باول في مجلس الأمن قبل إعلان الحرب على العراق كأدلة دامغة على امتلاك العراق لبرامج نووية وبيولوجية وكيميائية! __، حتى يعطى الإعلان الليبي الزخم الذي يلزمه للمضي في إعادة صياغة المنطقة والرضوخ العلني لمتطلبات السياسة الأميركية بشكل سلمي بعد غزو أميركا للعراق، إلا أن ذلك الإعلان جاء كذلك بمثابة هدية " عيد الميلاد " لبوش وبلير لإقناع الشعبين الأميركي والإنجليزي بجدوى الحرب التي شنتها حكومتاهما على العراق وقتلهم الآلاف من العراقيين بحجة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، والذي أعلن المسؤول في المخابرات الأميركية ديفيد كي المكلف بالبحث عن هذه الأسلحة المزعومة: خلوه منها، الأمر الذي أخرج الإدارتين الأميركية والإنجليزية أمام شعبيهما.

فليبيا التي تعاني تخلفا اقتصاديا، " زراعيًا وصناعيًا " على وجه التحديد __ بفضل إنجازات القذافي __، لا تستطيع صناعة أو حتى تطوير صاروخ بعيد المدى كتلك التي تستخدم في حمل الرؤوس النووية والبيولوجية والكيميائية، فضلا عن اقترابها من صناعة قنبلة ذرية.

ومع إدراكنا لتفاهة القذافي ومثانته في العمولة لأميركا وتنفيذ سياساتها في القارة الإفريقية والاتحاد المغاربي على مدى السنوات الماضية، إلا أن القذافي شأنه شأن بقية حكام المسلمين الذين أوجدتهم أميركا والغرب الكافر ومكنوهم من الاستيلاء على الحكم سواء عن طريق الانقلابات العسكرية أو الانقلابات السياسية على غير رغبة ولا إرادة من الأمة لأن يتولي أي منهم مقاليد الحكم والسلطان ليتصرف بشؤونها ومقدراتها، والأهم من ذلك كله هو إبقاء بلادهم خاضعة للنفوذ الغربي والأميركي خاصة، ورعايا دولهم عبارة عن خدم وعبيد لتحقيق وحراسة مصالح الغرب في بلادهم، ووقودا تستخدمه في إشعال الحروب مع خصومها أو لتحقيق أهدافها في المنطقة.

أما الآن وقد بدأ نجمهم بالأفول وباتت الأمة تعي عمق خياناتهم، واستخذائهم لأعدائها، فإن مهماتهم القذرة والتي أتقنوها منذ أن غصبوا الحكم واستولوا على السلطان في بلاد المسلمين بتسهيل من أميركا فإن مهماتهم قد غدت حاليا هي تحقيق الانتصارات السهلة لأميركا حتى تغدوا فعلا القوة الوحيدة في القرن الحادي والعشرين، وزيادة إمعان الغرب وأميركا خاصة في امتهان الأمة الإسلامية واحتقارها وإظهار هوانها وأنها لا تستحق أن يكون لها شأن بين الأمم كما يتطلع لذلك أبناؤها.

وفي الوقت الذي يرى فيه حكامنا شراسة الهجمة التي تقوم بها أميركا خاصة والغرب عامة على الأمة الإسلامية وعلى حضارتها ودينها، وما تبثه تلفزيوناتهم وإذاعاتهم من قتل وتشريد وتهديم واعتداء على الحرمات والمقدسات وترويع للآمنين من شبوخ وأطفال ونساء، على يد أميركا ومن سار في حلفها من دول الغرب لحرب الأمة الإسلامية، فإنهم لم ينحازوا إلى الأمة، بل ظلوا على انحيازهم

إلى صف أعدائها، وفضلوا أن يبقوا يداً لأمركا على المسلمين، إلى أن وصل الأمر بهم إلى تجريد بلادهم من أي سلاح فيه القدرة على رد اعتداء دول الكفر على المسلمين، فضلاً عما يلقي الرعب في قلوب أعدائهم.

وعلى الرغم من إعلان جماهيرية القذافي العظمى تخليها عن أسلحة الدمار الشامل، فإنها كذلك أعلنت وعلى لسان نجل القذافي المهندس " سيف الإسلام " إلى صحيفة الصنداى تايمز البريطانية ترحيبها بوجود قواعد عسكرية بريطانية وأميركية من أجل حماية ليبيا بعد تخليها عن أسلحة الدمار الشامل، ورغم ما تقدمه القيادة الليبية من تنازلات ومن إطلاع أعداء الأمة على عورات المسلمين، فإن الرئيس الأميركي يرى " أن الوقت مبكر لرفع العقوبات عن ليبيا " ومعنى ذلك أن كل الإنجازات التي قام بها عظيم ليبيا!! لإرضاء السيد الأميركي وسيرافي ركابه و" تطبيع علاقاته مع الغرب "، تعتبر غير كافية في نظر الأميركيين لرفع الحصار عن الناس في ليبيا _الذين هم موضع الحصار_ لإفقارهم وزيادة تخلفهم صناعياً وتقنياً واستنزاف ثروات بلادهم لتسديد فواتير أعمال قام بها القذافي لحساب الاستخبارات الأميركية.

هذا هو شأن العملاء الذي يسرون مع أميركا، والمسألة ليست بهذه البساطة ويجب أن لا تفهم بهذا المقدار الكبير من السذاجة التي يتعامل بها الحكام مع أميركا، الذين لم يعتبروا بما حصل لعملاء أميركا ورجالاتها من سوهارتو وميلوسيفيتش إلى صدام حسين وشيفرنادزة، والقائمة لن تنتهي بين أميركا وكلاب الحراسة الذين سقطت أنيابهم وهزلت أجسادهم، فرغم بذل القذافي ونظامه الكافر العفن للمليارات حتى يبقى على كرسي الحكم ويفتدي عرش ابنه من بعده، فإنه ومثله بقية حكام بلاد المسلمين لن ينفعهم ذلك إذا اقتضت مصلحة أميركا طردهم ولو تنازلوا لها عن كل مقدرات بلادهم بل وحتى عن ممتلكاتهم الشخصية، ويبقى أن تقول الأمة كلمتها وتتخذ الموقف المناسب لتعود لها عزتها وتتخلص من كيد الكفر والكافرين، ولن يكون ذلك إلا إذا عملوا لإيجاد الدولة الإسلامية التي تعزهم كما كانت بالأمس، تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله.

1. Covert Action Quarterly Number 69 Summer 2000
2. Los Angeles Times, 17 July 1987.
3. Covert Action Information Bulletin Number 34 Summer 1990
4. David Johnson, Lockerbie : The Tragedy Of Flight 103
5. Los Angeles Times 15 Nov 1991
6. Le Monde Diplomatique Mars 2001



أضواء على تطورات قضية فلسطين

أولاً: مبادرة جنيف

لا يختلف اثنان على أن مبادرة جنيف هي استكمال لخارطة الطريق، ولكن الفارق الوحيد هو أن مبادرة جنيف ظهرت وكأنها غير رسمية، إذ كان على رأسها من الجانب اليهودي الجنرال شاحاك ويوسي بيلين وأبراهام بورغ (رئيس الكنيست) ومن الجانب الفلسطيني ياسر عبد ربه وقدورة فارس الوزير في حكومة قريع، والواضح أن المبادرة كانت لجس نبض الشارعين اليهودي والفلسطيني حول ما هو مزع تنفيذ على الأرض في إطار الحل النهائي وخصوصاً فيما يتعلق باللاجئين والقدس، وهي القضايا الحساسة بالنسبة للشعبين إضافة إلى قضية المستوطنات في الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، فالمبادرة هي مسودة للحل النهائي أثرت القيادتان في الجانبين عدم طرحها بشكل رسمي خوفاً من العواقب، إلا أن طرحها على الرأي العام سيؤدي إلى تفاعلات تؤدي إلى انقسام الرأي العام إلى قسمين، معارض ومؤيد، إضافة إلى ذلك فإن الإجراءات على الأرض ستؤدي إلى تقوية شوكة المؤيدين للمبادرة وبالتالي إفساح المجال للتفاوض وبشكل رسمي، ومن اللافت للنظر خطاب شارون إثر طرح المبادرة حيث بدا مستعداً لاتخاذ خطوات فصل وانسحاب أحادي الجانب، وإضافة إلى أنه أعطى للفلسطينيين مهلة لا تتعدى عدة أشهر وإلا فإنه مستعد للمضي في القيام بخطوات دون الاتفاق مع الفلسطينيين، لذلك فمن المتوقع أن يسير الطرفان نحو الالتقاء والتفاوض قريباً، خاصة بعد أن يتم حسم موضوع التنظيمات المسلحة من حيث قطع الدعم المالي والسياسي، وهذا ما تم بالفعل، إضافة إلى إضعاف الدعم الشعبي وهو ما يعمل له.

ثانياً: حوار القاهرة

إن المتابع لحوار القاهرة والذي عقد بين الفصائل الفلسطينية تحت رعاية مدير المخابرات

المصرية عمر سليمان يجد أن أهم ما طرح فيه يهدف إلى أمرين أساسيين هما: إنهاء الأعمال العسكرية وإنشاء حكومة وحدة وطنية فلسطينية ممثلة لكل الفصائل، حيث يبدو أن العقبة في وجه إتمام الأمرين هي قاعدة حماس والجهاد الإسلامي الشعبية لأن القاعدة الشعبية لكل من حماس والجهاد تفهم إنهاء الأعمال العسكرية والدخول في الحكومة الفلسطينية على أنها تخلي عن المقاومة للاحتلال وتخلي كذلك عن الغاية التي من أجلها قامت هاتان الحركتان ألا وهي تحرير فلسطين، وترى كذلك أن قادة حماس والجهاد الإسلامي موافقون على المضي في الهدنة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، لكن الأمر يحتاج إلى وقت لتطويع قواعدهم في الوقت الذي يتولى فيه اليهود والسلطة تصفية المعارضة في تلك التنظيمات. ومن الجدير بالذكر أن موضوع إنشاء قيادة موحدة أو حكومة وحدة وطنية هو أمر مطروح سابقا، لكن يبدو أنه من المتعذر المضي في إتمامه قبل التمهيد لذلك، لذلك كله نجد أن أهم ما تم التوصل إليه في حوارات القاهرة هو طرح المواضيع الحساسة لإيجاد رأي عام حولها ومن ثم المضي لإتمامها.

ثالثا: اللاجئيين

يلاحظ إجراء استطلاعات للرأي وإجراء حوارات ومقابلات لأبناء المخيمات في الأردن ولبنان، إضافة إلى قرار الأردن منح أبناء قطاع غزة جوازات سفر (خمس سنوات)، وإثارة موضوع توطين اللاجئيين في لبنان، كل ذلك لتمهيد الطريق أمام وضع الحل الأميركي لقضية اللاجئيين محل التطبيق في إطار الحل النهائي، وإثارة جدل شعبي حول هذه القضية، ليتم تشكيل رأي عام داعم للتصور الأميركي لحل قضية فلسطين.

الإرهاب سلاح أميركا الاستراتيجي في مواجهة المسلمين

عرف الإرهاب بأنه استعمال العنف ضد مصالح مدنية لتحقيق أهداف سياسية وقد اتفق على هذا التعريف كل من الاستخبارات الأمريكية والبريطانية عام ١٩٧٩ ، وقد عقدت مؤتمرات دولية واتخذت قرارات لتحديد نوعية الأعمال التي تسمى إرهابية والحركات التي تمارس الإرهاب والدول التي تدعم الإرهاب ، وكذلك لوضع القوانين الدولية المناسبة للحد من الإرهاب أو مكافحته .

ويتضح من سجل القوانين والقواعد المتعلقة بالإرهاب عدم دقة التعاريف والأوصاف التي تتعلق بالإرهاب ، فمثلاً اغتيال انديرا غاندي يعتبر عملاً إرهابياً . أما وصف مقتل كندي ويفصل فليس كذلك . وقد تم اعتبار حركات المقاومة الشعبية غير إرهابية وذلك بإعطاء مقاتلي هذه الحركات صفة أسرى حرب في حال أسرهم بروتوكول (١) ١٩٧٧ للملحق اتفاقيات جنيف ، مثل هذا الاعتبار ترك الباب مفتوحاً أمام الدول صاحبة القوة والنفوذ أن تصنف الحركات في العالم حسب ما تراه مناسباً لها ، أي حسب موافقته لمصالحها .

وقد برز هذا على تصرف أميركا ، إذ أن كل حركة تتعرض لمصالح أميركا بالخطر تعتبر إرهابية بالنسبة لها ؛ وتوضع على قائمة الإرهاب . وكذلك الدول التي قد تعارض سياسة أميركا أو تتعرض لمصالحها بالخطر توصم بالإرهاب أو بمساعدة الإرهاب . وقد انتقلت أميركا ومعها حلفاؤها الأوروبيون لاتخاذ خطوات عملية ضد الحركات والدول والأفراد الذين يوصفون بالإرهاب أو بدعم الإرهاب ، وتتراوح هذه الخطوات من الدعاية السيئة المضادة إلى الغزو العسكري مروراً بالعقوبات الاقتصادية .

والقيام بالتفجيرات وبعض أعمال العنف المسلح أعمال تستخدمها أميركا أو تستغلها لحشد رأي عام عالمي ضد فكرة الإرهاب ؛ وذلك لاستصدار قوانين وقرارات دولية تريدها أميركا . وليس أدل على ذلك من التفجير الذي حدث في قاعدة الخبر في السعودية منذ سنوات . إذ أن الرئيس الأمريكي استعمل حينذاك هذا الحدث ليمرر (٤٠) توصية تتعلق بمكافحة الإرهاب في مؤتمر الدول الصناعية السبع الذي عقد في ليون في فرنسا سنة ١٩٩٦ م . وهذه التوجيهات تساعد أميركا أكثر في بسط نفوذها وهيمنتها وملاحقة من يعاديهما حتى داخل أوروبا نفسها . ومثل ذلك ما حدث في مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد لمكافحة الإرهاب على إثر العمليات التي قامت بها حماس في فلسطين . فالإرهاب

حقيقة هو أحد الأسلحة الاستراتيجية التي تستعملها أميركا لإحكام قبضتها على العالم ؛ خاصة الجزء الذي فيه قابلية التمرد على السيادة الأمريكية ، والعالم الإسلامي من أهم هذه البقاع في العالم . لذلك فإن الإرهاب وما يتصل به من مسميات أكثر ما يكون استعمالاً ووصفاً هو في العالم الإسلامي ؛ وفي الحركات الإسلامية ، ولا يسلم من هذا الوصف حتى الحركات السياسية التي لا تستعمل أياً من الأعمال المادية لتحقيق أهدافها . ذلك أن أميركا تلصق وصف الإرهاب بأي جهة تنوي ملاحقتها والقضاء عليها تحت غطاء مكافحة الإرهاب .

أما الإسلام فإن له طريقة معينة في تحقيق الأهداف التي يطرحها ويوجب الالتزام بهذه الطريقة لأنها أحكام شرعية بغض النظر عن الأوصاف التي تطلقها أميركا والغرب الكافر . فإقامة الدولة الإسلامية إقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم جاءت أحكامها مفصلة في الكتاب و مترجمة في سيرة وعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالرسول عليه السلام قاد صراعاً فكرياً مريراً في مكة وكفاحاً سياسياً شديداً كلف الصحابة رضوان الله عليهم أشد صنوف الأذى والتعذيب . إلا أن الرسول صلى الله عليه وسلم وصحبه لم يلجؤوا بأي حال من الأحوال إلى استعمال القوة المادية لتحقيق هدفهم ذلك . وكذلك الحال مع مصعب بن عمير في المدينة ؛ فقد دعا الناس للإسلام ؛ وضم إليه من آمن منهم . ودعا سادة المدينة ؛ حتى إذا آمنوا جاء بهم إلى رسول الله ليبياعوه على الحرب وعلى حماية الدعوة والدين ونشر الإسلام . وهكذا فإنه يجب العمل لإقامة الدولة الإسلامية اليوم وبنفس الطريقة التي أقامها بها الرسول صلى الله عليه وسلم . والالتزام بهذا هو تمسك بالشرع وليس هرباً من الوصف بالإرهاب .

أما عمل الدولة الإسلامية بعد قيامها فكذلك له طريقة محددة واجبة الاتباع ، فالجهاد هو الطريقة لنشر الدعوة الإسلامية بكسر الحواجز المادية التي تحول دون وصول الإسلام للناس . والجهاد له أحكام تتعلق بسياسة الحرب وإعداد القوة وأحكام الأسرى وتوزيع الغنائم وغير ذلك . . وكلها أحكام شرعية لا بد من التقيد بها بغض النظر عن الدعاية المضادة التي تزامنها ، فالرسول عليه السلام قاتل في الشهر الحرام وقاتل عند المسجد الحرام مؤيداً ومدعماً بوحي من الله عز وجل (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه * قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله . . .) ، أما تطبيق الأحكام في الداخل فإن الدولة تطبق العقوبات الإسلامية التي نص عليها الإسلام بغض النظر عن وصفها من قبل منظمات حقوق الإنسان وغيرها ، لأنها أحكام شرعية واجبة الاتباع .

وهكذا في جميع الأحوال لا بد من الالتزام بالحكم الشرعي بوصفه حكماً لله . . أما موضوع الإرهاب فلا بد من أن يعامل على أنه جزء من خطط أميركا لمحاربة الإسلام والحركات الإسلامية وكل من يعمل ضد مصالح أميركا .



الجيش الإسلامي تدخل قلب فرنسا*

((لقد دخلت الفتوحات الإسلامية عهدا جديدا بتولي السماح بن مالك الخولاني ولاية الأندلس (١٠٠هـ_٧٢٠م) في عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، فقد نشطت حركة المد الإسلامي لنشر رسالة الإسلام وتعميق أثرها في نفوس الشعوب التي تسكن فيما وراء جبال البرانس، وذلك لأن السماح بن مالك الخولاني كان رجلا قوي الإيمان، راسخ العقيدة، عاملا ما وسعه الجهد للجهاد في سبيل الله وكان جم النشاط، دائب الحركة والاستعداد لأنه بادر بمحاربة النصرانية وحول الحماس في نفوس الجند إلى جهاد، وأراد تحقيق حلم موسى بن نصير في فتح تلك الأقاليم والوصول إلى دمشق شرقا، وقد قام السماح فعلا بغزو ولاية سبستاماتيه في جنوب فرنسا وبها سبع مدن كبرى وكانت عاصمتها أربونة، وترك أرض فرنسا ثم انعطفت نحو الغرب حيث نهر الجاردن، مستوليا في طريقه على ما يقابله من مدن، حتى وصل إلى تولوز فحاصرها واستولى عليها، ويبدو أن هذا النشاط العسكري الكبير الذي قام به السماح بن مالك قد أفرغ أهل أكويتايتيه، فنهض دوقها الدوق "أودوا" وسار بجيشه حتى لقي السماح، ودارت معركة عنيفة على مقربة من "طولوشة" تولوز، واشتد فيها القتال، ولكن الجند المسلم الذي عرف بقوة إيمانه ورسوخ عقيدته، قاتل وثابر وبذل الدم من أجل نشر العقيدة الإسلامية، وكتب الله الشهادة لقائد جند المسلمين، السماح بن مالك، ولم يستطع الجيش الإسلامي العودة إلى قواعده في الأندلس إلا بفضل العناية الإلهية، وبفضل أحد كبار جنده وهو عبد الرحمن الغافقي، وكان عهد السماح ذو أهمية كبرى في الجهاد في سبيل الله في أرض فرنسا، إذ أن في عهده بدأت حركة الفتوح تأخذ وضع الاستقرار للجنود المقاتلة والحاميات في أرض فرنسا، وأصبحت أربونة قاعدة أمامية لإتمام الغزو الإسلامي في تلك البلاد، واتخاذها مركزا لتجميع القوى الإسلامية للانطلاق منها لفتح كل فرنسا. وبعد استشهاد السماح بن مالك الخولاني تولى قيادة الجند الإسلامي بالأندلس عنبسة بن سحيم الكلبي

(١٠٣هـ _ ٧٢٣م) . . . ولقد سلك عنبسة بن سحيم مسلك السماح الذي سلكه من قبل وهو مواصلة الزحف والغزو في أرض الفرنجة لرفع راية الإسلام على ربوع هذه الأرض وضمها إلى ديار الإسلام لكي تصبح الدولة الثانية الكبرى في أوروبا بعد الأندلس ، ففكر في تدعيم خط الدفاع عن أربونة وكانت الأمور قد استقرت بالأندلس فعجل بالنهوض للغزو في فرنسا . ولكنه لم يسر في الاتجاه الذي سار فيه السماح بن مالك من قبل ، بل سار على الساحل فصعد بقواته المجاهدة في سبيل الله مع نهر رانة حتى أدرك قرقشونة فحاصرها وشدد عليها الحصار حتى نزل أهلها على شروطه ثم استولى عنبسة بعد ذلك على " نيمة " ثم واصل زحفه يحدوه الأمل في الاستيلاء على كل الأراضي الفرنسية وضمها إلى ديار الإسلام ، ثم الاتجاه شمالا وشرقا لفتح باقي أجزاء أوروبا واستمر في زحفه الإسلامي الظافر حتى أدرك نهر ردانة وذلك دون أن يلقى أية مقاومة تذكر تعترضه في طريقه من الفرنجة ، وصعد مع النهر حتى وصل إلى نهر " ساوان " واستولى على " أوتون " ، ووصل إلى حوض الرون وفتح إقليم " بروفانس " . واستمر في سيره شمالا مستوليا على " ليون " حتى وصل إلى " أرتان " في أعالي نهر الرون ، وكان عنبسة قد دخل في إقليم " يورجونيا " ، ويذهب المؤرخون إلى أنه استولى على مدينة " أوزة " ووصلت الموجة الإسلامية الزاحفة حتى ماكون وشالون وهناك تفرقت الحملة الحربية الإسلامية إلى فرقتين ، سارت الحملة الأولى نحو " ديجون " وبيز و " لانجر " فاستولت عليها وسارت الحملة الثانية في اتجاهها صوب " أوتون " مرة أخرى ولم يقف تيار هذه الحملة التي خرجت غازية في سبيل الله إلا بالقرب من بلدة " سانس " على بعد ثلاثين كيلو مترا جنوب باريس الحالية ، وعاد عنبسة بمن معه من جند الله بعد أن وصلوا إلى قلب فرنسا وغزا حوض الرون كله وتخطت القوات الإسلامية نهر اللوار وأصبحت على مسافة قصيرة جدا من نهر السين نفسه . . . وهناك أقوال كثيرة تذكر أن عنبسة لم يكن يريد من وراء هذه الغزوة الإسلامية الطويلة الزحف والاستقرار في فرنسا بل إنما كانت حملته إلى أرض فرنسا ، حملة قصد من ورائها التمهيد للحملة الإسلامية التي تأتي بعدها واكتشاف أماكن الضعف في تحصينات العدو ، وكان المسلمون قد استولوا على إقليم سيتماتيه وعلى عاصمته أربونة واستقروا بها واتخذوها قاعدة ومركزا للعمليات الحربية المتقدمة شمال جبال البرانس ، وكان عنبسة قد أخذ بثأر السماح واستولى على مدينة قرقوشة ، ولكن عنبسة لم يكن حذرا في اندفاعه في سهول فرنسا ، ولذا فإن الأعداء قطعوا عليه خط العودة واشتبكوا معه في معركة عنيفة بعد أن كمنوا له بين الجبال وفي الممرات الفاصلة بين فرنسا والأندلس وانتهت

تلك المعركة باستشهاده وذلك عند محاولته العودة إلى الأندلس ، ووقف المد الإسلامي في فرنسا عند هذا الحد مؤقتا .

وينبغي أن نلاحظ هنا أن الحملة المؤمنة برسالة ربها ، العاملة على نشر دينها ، كانت حملة تشبه حملة عقبة بن نافع الفهري في اجتيازه شمال إفريقيا بسرعة مذهلة ووصوله إلى المحيط الأطلسي ، كانت غارة بعيدة المدى تشق البلاد الفرنسية من الجنوب إلى الشمال ، وتطلع المسلمين على أحوالها وتعد لما بعدها ، ولو استقر عنبسة في ليون مثلا أو في إحدى مراكز فرنسا الوسطى ، لكان يمكن القول أنه فتح جنوب فرنسا ، بل كاد يفتحها كلها ، أما وقد عاد أدراجه لظروف الأندلس الداخلية ، بعد أن قطع نحو أكثر من ألف ميل شمال قرطبة فإن حملته الرائعة أوضحت الرؤية أمام المسلمين على حالة هذه البلاد وما هو الضعف الذي أصابها والانهيار الداخلي ، على أنه مهما يكن القول فإن عنبسة بن سحيم الكلبي ينفرد بين الفاتحين المسلمين بهذا الفخر بالوصول بالراية الإسلامية ، راية لا إله إلا الله محمد رسول الله ، إلى قلب أوروبا واستولى على أقاليم واسعة لم يسبقه إليها فاتح إسلامي من قبل ومن بعد ، وأنها المرة الأولى في تاريخ الدولة الإسلامية التي تصل فيها قواتنا إلى بعد لا يزيد عن ثلاثين كيلو متر جنوب باريس الحالية ، وكان مصير فرنسا قد تقرر في أيدي المسلمين لولا الاضطرابات الداخلية في الأندلس)).

* من كتاب " الإسلام والثقافة العربية في أوروبا " لمؤلفه عبد الفتاح الغنيمي

تعليق : هكذا كان أسلافنا ، طلبوا الموت من أجل الإسلام ونشر خيره فدانت لهم الدنيا ، وطلب الحكام في بلادنا الحياة فأوصلونا إلى ما نحن فيه من ذلة وهوان حتى غدا " شيراك " ينفث حقه على الإسلام والمسلمين دون أن يحسب لما يفوق المليار مسلم أي حساب .



المرحلة التالية لإعادة صياغة المنطقة

في منتصف الأسبوع الماضي انتهت أعمال مؤتمر العالم الإسلامي في طهران وكان مما دعا إليه نبذ "التطرف" ، وقبل ذلك بيومين انتهت قمة مجلس التعاون الخليجي في الكويت ، وكانت أهم مقرراتها تصب بوضوح في تنفيذ إملاءات أميركا لإعادة صياغة المنطقة سواء فيما يتعلق بـ "مكافحة الإرهاب" أو "تطوير مناهج التعليم" . وقبل انتهاء قمة مجلس التعاون كان القذافي قد قدم نصراً سهلاً لمشروع أميركا لإعادة صياغة المنطقة حيث أعلن عن فتح ليبيا أمام فرق التفتيش بعد قرار التخلص من "أسلحة الدمار الشامل" ، مقدماً لأميركا ما تحتاج إليه حالياً بإلحاح في ظل تصاعد المقاومة العراقية لقواتها فكان التسليم الليبي العلني والطوعي لمطالبات السياسة الخارجية الأميركية دعماً لنظرية "الدومينو" في تساقط الأنظمة طوعاً وتقديماً لأميركا الموافقة العلنية على كافة الشروط المطلوبة واللازمة لما تسميه أميركا بـ "الإصلاحات" دون إراقة قطرة دم من جندي أميركي ، الأمر الذي يبرر أمام الشعب الأميركي سياسات أميركا الخارجية تجاه المنطقة وما تبذله إدارة بوش من دماء وأموال في العراق .

وفي الوقت الذي قدمت فيه حكومة القذافي الأ نموذج المطور عن الصيغة الإيرانية الخجولة في فتح إيران أمام فرق التفتيش ، فقد جاءت الأحداث بشكل متلاحق بعد الإعلان عن اعتقال صدام حسين الذي منح مشروع أميركا لإعادة صياغة المنطقة دفعة جديدة من شأنها جعل حكام المنطقة يسرعون من وتيرة ما تدعوه أميركا بـ "الإصلاحات" رغم مجيء الاعتقال متوافقاً مع بدء بوش لحملة الانتخابية .

وبناء على طلب الإدارة الأميركية تسارعت المفاوضات بين الحكومة السودانية وتمردي الجنوب ليشرف الطرفان على توقيع اتفاقياتها مع نهاية هذا العام حسب الرغبة الأميركية ، ومن نافلة القول أن تكون قضية "فصل الدين عن الدولة" من أجدديات المفاوضات ، وأن يكون التعاون العلني لحكومة السودان "لمحاربة الإرهاب" ثمناً مسبقاً ، وليس مما يثير الغرابة أن تنتهي المباحثات بين الحكومة وتمردي الجنوب حول تقاسم النفط ، ثم تخرج مسيرات كردية مطالبة بضم كركوك الغنية بالنفط لكردستان العراق ، حيث سبق ذلك تسريب أخبار عبر دوائر سياسية تتحدث عن تقسيم

العراق مع إبقائه ضمن اتحاد فيدرالي حسب النموذج الأميركي .

وفي فلسطين تتوالى المبادرات والمؤتمرات لتدعم السير فيما يسمى بمشروع " خارطة الطريق " الذي يساعد السير فيه على سرعة تقبل أهل المنطقة " لإصلاحات " أميركا .

وأيضا توجهت الأنظار في بلاد المسلمين فإنها ترى الأنظمة الحاكمة مشغولة " بمكافحة الإرهاب " ، " وتطوير مناهج التعليم " ، و " نشر الديمقراطية " ، و " حقوق الإنسان " ، و " الحريات " ، و " سياسات السوق " . الخ ، أي أن أميركا استطاعت أن تفرض السير حسب " إصلاحاتها " لوضع أسس للتغييرات القادمة وللأنظمة الجديدة المتوقع ولادتها محمّلة الأنظمة الحالية تبعات التغيير التي ستدفع تلك الأنظمة وجودها ثمنا له بعد أن ترسى أسسه المطلوبة .

ويبدو أن أميركا والتي لا يخفى عليها منفعة تسخير غيرها كما فعلت في حرب الخليج الثانية تسير نحو أخطر الخطوات على أهل المنطقة لتستكمل بذلك إعادة صياغتها ومحاصرتها ، فقد ذكرت بعض المصادر أن أميركا تراود أهم دول العالم أي دول أوروبا لتوقع معها على ميثاق عمل مشترك حول " مشروع شرق أوسط ديمقراطي " ، يقتضي إجبار الدول العربية على تنفيذ بنوده تحت الرقابة المباشرة من مكاتب حلف الناتو التي سيعمل على إكمال نشرها في المنطقة لتضم أقساما جديدة هي " قسم التطبيق الديمقراطي " ، و " قسم تطبيق معايير احترام حقوق الإنسان " ، و " قسم الحريات " ، حيث سيتخذ الحلف قرار التدخل العسكري حال الحاجة إليه بعد عرضه على مجلس الأمن تأكيدا لدور الأمم المتحدة .

وتربط مذكرة المشروع الذي قيل أنه عرض على دول أوروبية بين " الأمن " و " السلم " الدوليين وضرورة تطبيق الديمقراطية في المنطقة ، وأنها " لم تعد مجالا للاختيار في التطبيق وعدم التطبيق . . " ذلك لأن " منطقة الشرق الأوسط تواجه فيها _ أي أميركا وأوروبا _ عدوا جديدا لم يكن قائما قبل ذلك وهو (التعصب والتشدد الديني) " ، مما يتطلب العمل على " . . التركيز على تقليص دور الدين في الحياة العامة بالمنطقة ، وأن يكون الدين لا مجال له في الأحاديث أو الشعارات إلا في نطاق أداء الشعائر والطقوس الدينية وكذلك حصر نفوذ رجال الدين أو الذين يحاولون خلط الدين بالسياسة " حتى لا يتخذ البعض " ذريعة لوقف الإصلاحات السياسية وكل أنواع الإصلاحات " وعلى أن لا يكون هناك مجال للدين في " المسائل السياسية والاقتصادية أو إدارة الحكم بصفة عامة " .

وسيرا نحو التنفيذ العملي في تحقيق الوصاية لإيجاد بنى اجتماعية جديدة فقد وضعت استراتيجيات حول التعليم والإعلام ودور الدين كما ذكرت بعض المصادر ، عن تحضيرات لسحب أجزاء واسعة من المعدات والقوات الأميركية نحو الشرق الأوسط من قواعدها في أوروبا ، والتي سوف تغادرها تلك القوات إلى غير رجعة .

أيها المسلمون..

لم يكن منتظراً من أميركا والغرب الكافرين أن يمتنعوا عن الكيد للإسلام والمسلمين في بلاد المسلمين أو حتى في قلب أوروبا وأميركا، وما يتكشف من عدائهم للمسلمين أقل مما تخفي صدورهم، ولا يؤمل أن يكفوا هم أو أدواتهم عن ممارسة التنكيل بالمسلمين وإذلالهم حتى لا يكون للمسلمين موقفٌ عمليٌ بعد أن تتحرك إرادتهم لتقف في مواجهة إرادة أميركا وأذنانها وأدواتها.

ولن تتحرك إرادة المسلمين بشكل منتج إلا بعد أن يجعلوا الله مولاهم وتتسلط أنظارهم نحو حل قضية القضايا والتي بحلها يسهل حل كافة قضاياهم ومشاكلهم الأخرى، أي قضية عودة الإسلام إلى واقع العلاقات، باستئناف الحياة الإسلامية وإقامة الخلافة قبل أن تُحكَم أميركا والغرب الكافرين قبضتهم على بلاد المسلمين، وينفذوا آخر مخططاتهم التي يتوقعون أنها ستحاصر الأمة وإمكانيات انعقادها وتوقعها في يأسٍ من إمكان التغيير على أساس الإسلام.

أيها المسلمون..

إن أميركا والغرب الكافرين تملكهم الرهبة من إرهابات حركتكم على أساس الإسلام، ولم يعد سياسيوهم ومفكرهم يخفون ذلك رغم أن لا دولة لكم تجمعكم على أساس دينكم، فكيف ستكون رهبتهم منكم لو أعزكم الله وأظلتكم راية العقاب راية رسول الله صلى الله عليه وسلم؟.

إن العمل الجاد لن يكون من خلال استجداء الحكام الخونة "زعماء العصابات"، أو مشاركتهم في أنظمتهم التي تطبق الكفر، فالأمة الماجدة والتي أخذت أبنائها يشقون طريقهم نحو الخلاص أن لها أن تدرك أن رقيق أميركا لن يتحولوا أحراراً، وأن من أرخص نفسه وأذلها وكرسها في خدمة الكفار ليبقى على كرسي الحكم لن يكون في صف أمته وسيبرر لآسياده ممناً نفسه بالبقاء حتى آخر لحظة له في الحكم حتى وهو يدرك أنها لن تتركه له، وإذا كان صدام قد رمته أميركا "كما ترمي الفأر الميت" — حسب تعبير عن الشاه المخلوع — بل لم تتوان أن تظهره بأذل صورة، فإن البعض قد توقع أن يكون ذلك عبرة لغيره من الحكام، ولكن يأبى أولئك إلا الصغار وأن يضربوا لنا المثل بنذاتهم وخستهم وانحيازهم لمعسكر الشيطان رعباً أو قناعة غير مبالين بما يؤذون به أبناء الأمة من قتل أو تشريد أو إفقار خضوعاً منهم لأميركا والغرب الكافرين، فهذا الرئيس الجزائري بتفليقة والذي حضر مؤخرًا مؤتمر مؤسسة الفكر العربي في بيروت يتحدث عن المستقبل والتغيير فيقول: "إذا أردنا نهضة جديدة علينا أن نكف عن حصرها في المجال الديني وحينذاك يمكن للعالم العربي أن يتصالح مع القيم العالمية" أي قيم أميركا وأوروبا!! بل هو يرجع عدم النهضة خلال القرن الماضي " . . في الأساس لتصوراتنا الدينية ونظرتنا إلى العالم والحياة . . " رغم أن ذلك المارق يدرك سيف الكفر المسلط على عنقه وعنق حكام المنطقة وأهلها " . . ولم يعد التغيير مطلباً داخلياً بل شرطاً علينا أن ننفذه قبل أن يفرض علينا

من الخارج " فهل يبالي مثل هذا من الحكام بأي ثمن يبيع الأمة لأعدائها، وهل يؤمل عاقل أن التغيير يمكن أن يحدث من خلال العمل مع هذه الأنظمة التي ينطق حكامها بالخيانة والانحياز لقيم الحضارة الغربية الكافرة ويحاربون إسلام هذه الأمة جهارا نهارا بل وما زالوا يعتبرون الإسلام سبب الانحطاط والتخلف! .

أيها المسلمون..

آن لنا في ظل تجميش أميركا لدول أوروبا ومن يتبعها من دول الكفر أن نحرص على أن لا نربط قضايانا بغيرنا، وأن نقف أنفسنا لقضية الإسلام وعودته إلى واقع الحياة وليس لاستقلال قطر أو إنشاء كيان مسخ جديد أو لتحقيق قيم الغرب وفكره الفاسد والذي لم يجلب إلا الشقاء حتى لمجتمعاتهم رغم البهجة والأضواء .

وإنه ليستغرب أن يبقى الكفار قادرين على تضليل المسلمين لتحقيق غايات رخيصة تغضب الله، بل ويضحى بعض المسلمين بأرواحهم حاملين باستقلال و حدود وضعها الكفار، أو بإنشاء دولة مسخ تزداد على تلك الكومة من الدول التي لم يتحقق من وجودها سوى غضب الله والذلة والفقر .

كيف لا يربط من يضحى بنفسه في فلسطين والعراق والشيشان وغيرها تضحيته بضرورة عودة الإسلام واسترجاع أخوة الإسلام بدل السير وراء رايات عمية و حدود سايكس وبيكو وغيرهم من الكفار؟، كيف يجوع المسلمون وبلادهم أغنى بقاع الدنيا ولا يربطون خلاصهم من الفقر بمن يقسم بالسوية ويعدل في الرعية لا من يبني القصور من فتات ما يتركه الكفار بعد استيلائهم على مقدرات بلادنا؟ كيف لا تأخذ علينا قضية عودة الخلافة سمعنا وبصرنا وتكون معنا في حلنا وترحالنا حتى نتحقق لنا العزة ونحمل رسالة الإسلام لننقذ العالم من ظلمات قيم أميركا وأوروبا إلى نور الإسلام . وهل يصح لأهل المنعة والتأثير في بلاد المسلمين أن يظلوا على انغماسهم في الدنيا وهم يرون أمتهم تمر في منعطفات خطيرة تسابق فيها أميركا الزمن لتحكم قبضتها على المنطقة ولتمرر إفساداتها وتنشئ جيلا مبتور الصلة بربه وإسلامه؟؟ .

فإلى التصدي لأميركا ومشاريعها والعمل لإقامة الخلافة ندعوكم أيها المسلمون . .

﴿إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ
أَوْ يَعْبدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبَدَا﴾

جورجيا والإصبع الأمريكي

في الثاني من كانون أول/ ديسمبر وفي المؤتمر الصحفي الذي جمع كولن باول مع الرئيس الجورجي ، وجه الأخير انتقادات واضحة لروسيا وطالبها بسحب قواتها من جورجيا ومولدافيا . وكان الرئيس المولدافي وبتحريض من أمريكا قد رفض بقاء القوات الروسية على أرض بلاده حتى عام ٢٠٢٠م حسب المخطط الروسي .

وكان كولن باول قد طلب من روسيا الانسحاب من جورجيا وحذر موسكو من استمرار دعمها للانفصاليين الجورجيين في كل من ابخازيا وأوسيتيا الجنوبية . وفي ذات السياق صرحت نينو بورجانادزة بعد لقائها إيغور إيفانوف أن موسكو ليست جاهزة لبدء علاقات جديدة مع جورجيا .

وقد أتبعته أمريكا موقفها القوي من الانقلاب بزيارة من قبل وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد لجورجيا في جولة تضمنت كذلك أذربيجان وأفغانستان ، والذي طالب بانسحاب القوات الروسية من جورجيا وقال رامسفيلد في مؤتمر صحفي " حسبما أتذكر فان روسيا وافقت على اتفاقية استانبول منذ اربع سنوات ، والتي تعني ان هناك اتفاقا على هذا الامر الذي يتفق مع مصالح ورغبة حكومة جورجيا " .

إن التغيير الذي نجحت به أمريكا في إبعاد رجليها إدوارد شيفرنادزة والإتيان بمجموعة من الشخصيات والتي ساعدت أمريكا على إبرازهم حيث يعتبر ميخائيل ساكاشفيلي أبرزهم . وساكاشفيلي وهو خريج جامعة جورج تاون بواشنطن وجامعة كولمبيا للحقوق في نيويورك ، كان قد عمل مع شيفرنادزة كوزير للعدل حيث طهر جهاز القضاء من قضاة العهد الشيوعي من خلال حملة دعمت من قبل السفارة الأمريكية ومنظمات غير حكومية أخرى .

إلا أنه استقال من الحكومة عام ٢٠٠٢ وقام بتشكيل حزبه المعارض ، ولم يخف أبدا حبه للسياسة الأمريكية وكان آخر ذلك مقالته في جريدة الفايانانشيال تايمز في الثاني من كانون أول/ ديسمبر .

أما عن قصة التغيير فتعود لفترة ما قبل الحركة التي أدت إلى استقالة شيفرنادزة حيث يبدو أن أمريكا عملت على إعداد رجالات لها من مختلف الأوساط . وهنا يبرز دور المليونير الأميركي الجنسية جورج سورس حيث تلقت حركة شبابية يطلق عليها إسم " كمارا " مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار من المنظمة التي يملكها سورس (Open Society Institute) والتي تعني مؤسسة المجتمع المفتوح . وقامت بعدها الحركة الشبابية في إبريل بإطلاق حملة ضد الفساد الحكومي . كما قامت المؤسسة ذاتها بتمويل زيارة قام بها ناشطين من جماعة " أتر " الصربية التي كان لها دور أساسي في إسقاط ميلوسوفتش ، حيث قامت بعقد دورة حضرها ١٠٠٠ طالب جورجي حول كيفية القيام بثورة سلمية! وعلى عهدة جريدة غلوبال أند ميل الكندية فإن سورس أيضا كان قد موّل محطة تلفزيون للمعارضة كان لها دور محوري في التأثير على الرأي العام وتحويل الدعم الشعبي عن شيفرنادزة .

ولكن إذا كان إدوارد شيفرنادزة هو من رجالات أمريكا فكيف تقوم أمريكا بتغييره؟ الواضح أن سير الرجل مع أمريكا انتابه بعض التلكؤ مما أخاف أمريكا على مصالحها خاصة أن سيره معها ما كان سير عميل . ولذلك كانت ردة فعله الأولى بإعلان أن أمريكا قد خانته وأنه قد خاب ظنه بها وأضاف " قدمت لهم الدعم عندما احتاجوه في قضية العراق . فماذا حدث؟ هذا ما لا أستطيع أن أجد تفسير له . "

وقال إنه يشتهه في تورط ريتشارد مايلز السفير الأمريكي لدى بلجراد في المظاهرات التي شهدتها جورجيا . وكان مايلز قد عين في هذا المنصب قبل الإطاحة بالرئيس اليوغسلافي السابق سلوبيدان ميلوسيفيتش في عام ٢٠٠٠ ، وهو ما أنكرته الولايات المتحدة .

كما أضاف شيفرنادزه قائلا " لقد كنت جادا فيما يتعلق بالسفير ، فما حدث في تبليسي هو تكرار لما حدث في يوغسلافيا . فهناك شخص ما ينفذ خطة معينة . " فما كان من السفير الأمريكي ريتشارد مايلز _ والذي اتهمه شيفرنادزة أنه كان وراء الانقلاب _ إلا المسارعة بلقاء شيفرنادزة بالإضافة إلى وفد أمريكي زار جورجيا والتقى به ، وكانت النتيجة عودته للإعلان أنه لن يسمح روسيا بسبب دعمها للانفصاليين وتقويض موقعه في البلاد رغم

اعترافه سابقا بمحاولة الرئيس الروسي تقديم الدعم له .

ولابد من معرفة أن جورجيا _ ٤ ملايين نسمة _ عانت من ضغوطات من قبل صندوق النقد الدولي بسبب رفضه تمويل ديونها والتي تبلغ ١٨ بليون دولار وذلك من آب/ أغسطس ٢٠٠٣ مما أحدث اضطرابا كبيرا في اقتصادها .

ومن الجدير ملاحظته أن جورجيا تقع على طريق أهم خطين للبتروول والغاز واللذان تشرف عليهما شركات أمريكا (باكو-تبليسي-سايهان للبتروول ، وباكو-تبليسي-أرضروم للغاز) بغية استغلال مصادر الطاقة في تلك المنطقة ، وفي ذات الوقت تجريد روسيا من الفوائد التي كانت تجنيها من سيطرتها على الطاقة ، حيث كانت جورجيا تعتمد كليا على الغاز الروسي لسد احتياجاتها للطاقة ، مما جعل لروسيا اليد العليا على جورجيا . هذه الأفضلية التي كانت لروسيا إضافة إلى الوجود العسكري على الأراضي الجورجية كانا من مصادر القلق للولايات المتحدة الأمريكية . وفي أواخر عهد الرئيس شيفرنادزة كثرت الإشاعات حول إمكانية بيع شركة تبليغاز (Tbilgaz) لشركة الغاز الروسية إترا (Itera) والتي يقول عنها كثير من المحللين أنها واجهت لشركة البترول الحكومية غازبروم (azprom) . كما نقل عن الرئيس بوش أنه قام شخصا بالاتصال بشيفرنادزة في سبتمبر / أكتوبر ليحذره من المضي قدما في هذه الصفقة ، وقد تم تسريب هذا الخبر من خلال ساكافشيفيلي نفسه والذي قاد حملة شعبية لإفشال الصفقة . ونتيجة لذلك قامت شركة " إترا " بتهديد جورجيا بوقف إمدادات الغاز عنها حيث أن جورجيا مدينة للشركة الروسية بمبلغ يزيد عن ٩٠ مليون دولار . أما ما تخططه أمريكا لجورجيا فهو أن تحصل على حصتها من الغاز كنفقات لعبور الغاز من أراضيها . إلا أنه لا يعتقد أن يتدفق الغاز قبل عام ٢٠٠٦ .

بعد الانقلاب قدمت واشنطن مساعدات عاجلة إلى جورجيا للمساهمة في الإعداد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة ، كما تنفذ في الوقت الحالي برنامج تكلفته ٦٤ مليون دولار لتدريب وتجهيز أفراد الجيش الجورجي .

أمرادة الفعل الروسية فقد لخصها وزير الخارجية الروسي ايجور ايفانوف بقوله أن موسكو وواشنطن تتفقان على ضرورة دعم الاستقرار والديمقراطية في جورجيا . وأضاف أثناء مشاركته في محادثات بين روسيا وحلف الناتو في العاصمة البلجيكية بروكسل " كلما حدثت مشكلة هنا أو هناك توقع البعض أن تؤدي إلى تدهور العلاقات بين روسيا والولايات

المتحدة " .

لقد أرادت أمريكا من خلال تكرار الأعمال السياسية في كل من يوغسلافيا وجورجيا تركيز قدرتها على إحداث تغييرات تكون من صالح سياساتها دون اللجوء إلى القوة ومن خلال القوى الداخلية وهي بذلك تكون منسجمة مع ما تطرحه على الساحة الدولية من أهمية دعم إرادة الشعوب بحق تقرير المصير والديمقراطية . . . ولذلك فأمریکا فرضت وتفرض سيطرتها على ما يطلق عليه بمؤسسات المجتمع المدني والتي من خلالها تسعى لتمرير بعض سياساتها كما تقوم بالضغط على الدول للسماح لمثل تلك القوى بالاتصال معها عبر الحدود من خلال ما يسمى المنظمات غير الحكومية، وأقرب مثال على ذلك هو محاكمة سعد الدين إبراهيم في مصر .

إن أمريكا تسعى وبقوة لزرع رجالاتها في محيط روسيا مما يسهل عليها تنفيذ مصالحها في حوض بحر قزوين وحصر روسيا داخل حدودها وإبعادها عن آسيا وتوجيه نظرها إلى أوروبا حيث الصراع القوي هناك، ويمكن لروسيا أن يكون لها القدرة على إيجاد نوع من التوازن الذي يزيد من التباين الأوروبي ويزيد من انشغالها بذاتها .

ولعل الفوز الساحق الذي أحرزه ساكاشفيلي أمس الاثنين ٥ / ١ / ٢٠٠٤م في الانتخابات الرئاسية في جورجيا هو تنويج للأعمال السياسية الأميركية للسيطرة على جورجيا في سيرها تجاه تطويق روسيا، ولتظل ممرا لنقل بترول بحر قزوين إلى العالم الغربي .

والذي ينبغي للأمة الإسلامية أن تتذكره أن ما يقارب نصف أراضي الاتحاد السوفيتي سابقا هي أراض إسلامية، وقد غدت تلك المناطق حاليا موضعا لتركيز النفوذ الأمريكي الذي يعمل على طرد أي نفوذ منها ويحول تلك المناطق إلى حديقة خلفية للبيت الأمريكي تكون ثمارها خالصة لأسياد البيت وفضلات طعامهم للخدم والعبيد ويحرم منها من هو خارجه إلا بالثمن الذي يريده السيد كما هو الحال في منابع النفط في الخليج وما سيؤول إليه خليج غينيا في غرب إفريقيا .

فهل يبقى الأسياد الحقيقيون يلبسون ثوب الخدم والعبيد أم يعيدون الأمور إلى نصابها كما كانت في عهد الخلافة الزاهرة؟ وهل سيتردد صوت الأمة الإسلامية من جديد في جنات تلك البلاد المضيئة؟ .

المخطط المالي العالمي للقرن الواحد والعشرين (٣)

ج - المسائلة والمحاسبة

شرعت أميركا في ظل النظام العالمي الجديد في التسعينات من القرن الماضي إلى الدعوة للديموقراطية، وذلك كمطلب أساسي تزعم فيه أنه النظام الوحيد الذي يضمن الحريات للشعوب ويقصي الدكتاتورية والأنظمة الشمولية للابد. ولا يخفى على المتبصر أن المراد من الدعوة إلى الديمقراطية هو " . . . إزالة الأنظمة التي تعيق فرض القيم الأمريكية لإحكام السيطرة على العالم، ويراد منها أيضا إعطاء شرعية للأنظمة [المستحدثة أو المجددة] التابعة للولايات المتحدة، وبقاء استمرارها في الحكم، واتقاء خطر الشعوب على تلك الأنظمة، وإعطاء الشرعية كذلك لما يتمخض من معاهدات سياسية واتفاقيات اقتصادية بين تلك الأنظمة وبين الدول والشركات التي تحقق المصالح الأمريكية، باعتبار تلك الاتفاقيات والمعاهدات قد أبرمت مع أنظمة ديموقراطية وحظيت بموافقة ممثلي الشعوب . . . " . تمخض عن هذا المطلب أمور أخرى تسعى لها أميركا و بينت لها الأدلة من جراء ما حصل في إندونيسيا والبرازيل واليابان والصين وكوريا وغيرها من دول العالم وذلك من أجل محاربة الفساد المالي والتي تدعي أنه من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تأخر الشعوب وعدم القضاء على الفقر. ولا يخفى علينا أن محاربة الفساد المالي والإداري خاصة في العلاقات التجارية يهدف إلى حرق الأوساط السياسية المناوئة لأميركا أو التي انتهت صلاحيتها عن طريق اتهامها بالفساد والتواطؤ على صفقات مشبوهة مع شركات أجنبية، وكذلك بهدف إقصاء الشركات المنافسة للشركات الأميركية من العطاءات الاستثمارية الضخمة - كما حصل في المملكة المغربية من إقصاء للشركات الفرنسية بحجة الشفافية - وأيضا من أجل إعطاء مصداقية لبعض عملائها في أدائهم السياسي ورعايتهم لمصالح الناس وإعطاء المصداقية كذلك لشركاتها المنتفعة وإضفاء الشرعية على استثماراتها في تلك الدول، بالإضافة إلى المحافظة على شيء من التوازن في توزيع الثروة في تلك البلاد لضمان عدم تركز الأموال

في يد طبقة من الناس على حساب غالبية الشعب ، والذي من شأنه أن يؤدي إلى قيام ثورات شعبية بسبب فساد الأنظمة ويهدد بالتالي المصالح الأمريكية في تلك الدول . ولقد ذكر ألان جرينسبان انه " . . . لا يمكن لنا قبول نظام يحمي المستثمرين والمضاربين من اتخاذ قرارات خاطئة بحيث ينتهي بنا القيام بعمليات شديدة تؤدي إلى التأثير على الأبرياء في الشعوب المتضررة وتحميلهم كلفة إنقاذ المضاربين والمستثمرين وتصحيح أخطاء السياسيين والمتفعين . كما ذكر سدني ويتراب الكاتب والمعلق السياسي أن " . . . العالم ينظر إلى الرأسمالية وكأنها شر بسبب انتشار العولمة وتفرع الشركات العالمية والتي تزيد الأثرياء والرأسماليين غنى على حساب الأبرياء والفقراء . . . " .

فأميركا قائمة بالعمل وتسعى جاهدة لتنفيذ مخططها السياسي لجعل دعوى الديمقراطية والحرية واقتصاد السوق الحر في حيز التنفيذ عن طريق إعادة هيكلة النظم والقوانين والأعراف القانونية والاقتصادية والمالية والمحاسبية والتي تقف كحاجز أمام تفشي وانتشار العولمة في دول العالم الثالث والاتحاد الأوروبي بالمطالبة بالشفافية والمسائلة والمحكمة كستار لإعادة هيكلة وضع تلك الدول والأقاليم الاقتصادي وما يتماشى ورؤيتها الاستراتيجية .

- الخطة المالية العالمية

كانت التجارة هي أساس خروج أميركا إلى العالم منذ الحرب العالمية الأولى حيث بينت بعض الأبحاث مؤخراً أن سياسة أميركا البحرية بنيت على أساس إنشاء سفن حربية تتفوق على تلك التي بحوزة البحرية البريطانية ، ثم بناء خطط واستراتيجيات لمواجهة بحرية ما بين الدولتين ؛ لأن أميركا كانت ترى أن بريطانيا سوف تقوم بحماية مستعمراتها ومصالحها التجارية ومواجهة أميركا والتي ظهرت كأكبر اقتصاد في العالم في ذلك الوقت ، وقد أخذت تعمل على الخروج من قوقعتها حيث دخلت بعد ذلك فعلا حلبة الصراع على التجارة العالمية .

أما بالنسبة للقرن الواحد والعشرين ، فإن أميركا تروج لفكرة أن تسهيل التجارة الحرة هو السبيل الوحيد أمام بناء عالم موحد مبني على أسس حرية التبادل التجاري ورفع الحواجز أمام الاستثمار والذي سيؤدي إلى إنتاج ومردود ضخم للشركات الرأسمالية . وحرية التجارة العالمية وتسهيل الاستثمار وتنفيذ مخططات اقتصاد السوق الحر هو الأسلوب لتسهيل هذا التفاعل ، والدور الأساسي في تفعيل هذا التصور يعود حسب قول أونيل إلى

" . . . وجود مؤسسات مالية قادرة على نشر بذور اقتصاديات السوق وسياسة السوق الحر " . ولذا فان أميركا جعلت من العولمة والتجارة العالمية هالة سياسية سميت بالضريبة العالمية ومنها سياسيا حق التدخل في شؤون الدول الفقيرة والنامية والمتضررة بحجة أن أية أخطاء في أصغر دولة ستسبب مشاكل ومآزق مالية للدول المجاورة وربما للنظام المالي العالمي كما حصل في جنوب شرق آسيا في الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨ م .

فمن خلال هذه النظرة يتبين أن الهدف من إعادة هيكلة المخطط المالي العالمي تصب في المطالبة بإنشاء السياسات والنظم والقوانين والأعراف القانونية والسياسية والإشرافية والمحاسبية لتسهيل عمل وتشغيل السوق الحر . إن اقتصاد السوق وسياسة السوق الحر هما رأس الحربة السياسية لأميركا منذ عهد ريجان ، والتي عن طريقها تنفذ إرادة الرأسماليين من أصحاب الأملاك والشركات الكبرى ، والذين يقفون وراء تنصيب الرؤساء في بلادهم ، وهي السياسة التي تلبّي أطماع الرأسماليين في الشراء اللامحدود من أجل نهب ثروات وقدرات دول وشعوب العالم .

إن أهم أدوات تنفيذ الخطة المالية العالمية هي المؤسسات المالية العالمية*** وهي ، صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية أخطر ثلاث أدوات تسخرها الولايات المتحدة في تحطيم سيادة الدول وإذلال شعوبها وإخضاعهم لسيطرتها وتحكمها ، وهذا ما جعل أميركا تواظب باستمرار على دفع مساهماتها في صندوق النقد والبنك الدوليين ، وهو ما يبرز أهمية صندوق النقد والبنك الدوليين للولايات المتحدة في تحقيق أهدافها وفرض سياساتها على العالم .

لقد اعتمدت أميركا في السنوات العشر الأخيرة على إحداث هزات مالية عالمية الصدى محدودة الهدف حتى تحقق أهدافها وأطماعها الاستراتيجية وكان لهذه الهزات إبعاداً مساوية على العديد من الدول الفقيرة والنامية . والتتائج التي تمخضت عن هذه الهزات المالية ، والسياسات المعلنة من قبل أميركا وعملائها ووسائلها من المؤسسات المالية ورؤساء الحكومات والدول التابعة إنما بينت رسماً موضحاً لما تخطط له أميركا على مستوى المؤسسات المالية والتي ستزيد أميركا من الاعتماد عليها لتنفيذ مخططاتها . أما المطالبة بإعادة هيكلة وإصلاح هذه المؤسسات المالية فيمكن تصنيفها في الإطار التالي :-

● تحويل الإفادة من القروض الممنوحة للأجل الطويل لغرض الدعم الفني والمالي للدول النامية من الحكومات والمؤسسات العالمية إلى القطاع الخاص أي الشركات والمؤسسات

الخاصة في الدول المقترضة بدلا من توجيهها نحو القطاع العام في تلك الدول، وذلك بغية جعل القطاع الخاص هو الأصل وليست الأنظمة (مع استمرار الصندوق والبنك في المساندة القصيرة الأجل للدول المحتاجة).

● إعادة صياغة الدور الأساسي للصندوق ليأخذ دور الشرطي الدولي الذي يعتمد عليه في تحويل الدول النامية والفقيرة إلى العولمة وتبني سياسات السوق الحر واقتصاد السوق، وذلك من قبل الحكومات العالمية ومن قبل المؤسسات والشركات الرأسمالية الخاصة، بالإضافة إلى دوره الذي يتقمص المحافظة على استقرار النظام المالي العالمي بمتابعة التزام الدول بالسياسات المالية والاقتصادية المطلوبة، والتي تجعل من هذه الدول محطة لاستثمارات الرأسماليين.

● تنفيذ سياسات الشفافية والإشراف والمراقبة المالية والبنكية والمحاسبية على كافة المؤسسات العامة والخاصة الراغبة في الاستفادة من أسواق الأوراق المالية والاستثمار الأجنبي، وجعل ذلك شرطا أساسيا في منح الدولة شهادة التزام بالسياسات الجديدة من قبل الصندوق، ومنح الدول الدعم الفني والمالي لوضع هذه السياسات حيز التنفيذ وعبر الصندوق، مع مشاركة ودعم المنظمات غير الحكومية كمرجع غير متحيز.

● وضع دور التمويل المالي من القطاع الدولي في يد وتحت إدارة البنوك الإقليمية التابعة للمناطق التجارية والمالية، مثل بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية والتطوير لأميركا اللاتينية وبنك إعادة الإعمار والإنشاء الأوروبي، والذي أنشأته أميركا خصيصا لإعداد دول النظام الشمولي سابقا للتحويل نحو سياسة السوق الحر واقتصاد السوق، وبذلك يكون نظام مارشال جديد تتحكم أميركا عبره بدول أوروبا الشرقية.

● تحويل السياسة النقدية وإدارة النقد وسعر الصرف تجاه التعويم دون الربط بسعر صرف معين بالدولار بعد تركيز جعل الدولار العملة العالمية دون منافس (الدولرة).

● توجيه السياسات نحو محو الفقر و " النهوض " بالدول اقتصاديا على أساس صناعات يكون لها " . . . مصنوعات فعلية لمستهلكين فعليين في الأسواق العالمية . . . " حسب طلب بول أونيل وزير المالية الأميركي، ويتمخض عن ذلك حث الدول النامية والفقيرة على المطالبة بحقوق وحرية التجارة مع المناطق التجارية العالمية مثل الاتحاد الأوروبي واليابان، وتأييد رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة التجارة للمطالبة بحقوق التجارة الحرة لبلادهم أو الانسحاب وإفشال الدورات التحضيرية والتفاوضية كما حصل

في القمة التجارية في سياتل .

● دفع الدول النامية والفقيرة وغيرها من الدول المتقدمة إلى التوجه نحو إنشاء وفتح أسواق أوراق مالية حرة وشفافة تحت غطاء تنوع منابع التمويل للمشاريع العامة والخاصة بعيدا عن البنوك وتوسيع المجال أمام أسواق الأوراق المالية والتي عبره تستطيع أميركا والرأسماليين فيها من امتلاك المشاريع العامة والخاصة في تلك البلاد وهذا التوجيه كان جزءا من أهم ما تم الإعلان عنه كسبب للهزات المالية في كل من آسيا والبرازيل وروسيا في عامي ٩٨ و ٩٩ .

يتبع

*** تأسيس صندوق النقد والبنك الدوليين بموجب اتفاقية واحدة أقرها مؤتمر "بريتمن وودز" سنة ١٩٤٤ ، حيث كان الهدف الظاهر من إنشائهما هو إعادة إعمار الدول الأعضاء بعد الخراب الذي لحق بها عقب الحرب العالمية الثانية ، ومعالجة السيولة النقدية وهو ما يجعل صندوق النقد والبنك الدوليين توأمان . وتعتمد أرصدهما على مساهمات الدول الأعضاء ، وتساهم الولايات المتحدة بالجزء الأكبر من أرصدهما ، وقد زادت أميركا مؤخرا من تمويلات الصندوق بما يعادل ١٠٪ من رأسماله ، وهو مما يزيد من تمكين أميركا في توجيه سياساته . وقد تمكنت الولايات المتحدة من تسخير هاتين الأداتين لولوج الأسواق العالمية والسيطرة على معظمها بفضل الشروط التي يفرضها الصندوق على سياسات الدول ، حيث تمثل هذه الشروط في رفع يد الدول عن إدارة مواردها الاقتصادية ، وإجبارها على التحول للسوق الحر ، وقبول دخول رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات بحجة مساعدتها في النمو الاقتصادي ، كما تفرض هذه الشروط خصخصة مؤسسات الدول ومرافقها الحيوية بحجة النمو والتخلص من العجز في الميزانيات ، كما تفرض تخفيض نفقات الدول للحد من زيادة مديونيتها ، مع إرغامها على قبول الخصخصة ، كما تفرض الشروط تحرير حركة المال بدون رقابة الدولة ، ويطالب الصندوق أيضا الدول بتقديم كافة المعلومات وكشوفات المراجعة السنوية للخطط الاقتصادية وموازنات الدولة ، بحجة مراقبة تطور النمو والإصلاح الاقتصادي الذي يعطي الدولة أحقية الحصول على المساعدات والقروض . هذه هي أهم الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي والتي يندرج تحتها تدخل الصندوق بأدق التفاصيل في سياسات الدول مما يمكنه أن يبتز على أساسها الأنظمة إلى حد التدخل في تشكيل الحكومات ، وحجم الجيوش وتسليحها ، وغير ذلك من الأمور التي تُفصل تلك الأنظمة على المقاييس الأمريكية من ناحية سياسية وبنية .